الباب وما قبله من الاحوال لم يقبل احوال القصر واحواله
الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يخص مفردا ولا جملة
بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا
وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشا ولما كان هاهنا
ابحاث راجعة الى الانشا خاصة جعل الانشا بابا ثامنا فانحصر
في ثمانية ابواب اه بحذف وبعض لتصرف وقوله وتعدد طرق
اي امور يودي بها كانما وما والا والعطف بلا بعد الاثبات وبيل
بعد النفي قوله الكلام الخ ذكره ثانيا ليرتب عليه قوله والاثالث
لها والدخول على الترجمة فيما يظهر وفي نسخة والكلام والواو
للاستيناف قوله وهو ما احتمل الخ ما واقعة على مركب فهو جنس
يدخل فيه الانشا والمركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات
ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ لا فان كلا منهما ليس بقضية عند
المحققين وانما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السايل وقوله
احتمل الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو ان قام
زيد وقوله لذاته اي بالنظر لذاته مخرج للانشا كالاوامر والنواهي
والاستفهام والتمني فانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا بالذاتها وان
احتملت شيا منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور
بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا او بالنظر لقايله
وما قطع بكذبه لكونه ضروري الكذب او بالنظر لقايله فان موجب
الصدق او الكذب في هذه انما هو امر خارجي لا حقيقة الخبر
اه من مختصر السنوسي بزيادة قوله لدخول الخ تعليل لقوله
خلافا الباب الاول احوال الاسناد الخبري اه
احوال الاسناد اي الامور العارضة له وهي اربعة التوكيد

وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وقوله الخبري ليس بقيد
بل الانشائي ايضا يجري فيه الاحوال الاتية وانما خص الخبري
لان وقوعها فيه اكثر مثال التوكيد في الانشا اضربن زيدا وتركه
اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز
العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا
فان هامان ليس هو المباني حقيقة صبان قوله ضم اي
اثر ضم اولا زم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وقوله
الى اخره اي او ما يجري مجراها والاسنب ان يراد بالكلمة
الاولى وما جرى مجراها المسند وبالثانية كذلك المسند اليه
والحاصل ان الصور اربعة لانه اما ان يكون المسند اليه والمسند
مفردين نحو زيد قايم يجب توكيده اذا القي للمنكر والمسند
اليه مفرد والمسند جملة نحو زيد ضربه عمرو او بالعكس نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اكثر من كنوز الجنة اه من الصبان
قوله بحيث يفيد الحكم المراد افادة بحسب الوضع فلا يشكل
بالصلة والجملة الواقعة صفة او حالا اذ لم توضع لافادة
الحكم اه صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ اي من حيث وجود
الضمير المذكور في الثلاثة مع عدم الاسناد فيها لان الصلة
مع الموصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة وقوله
اذ لم توضع الخ بل الاولى لتعيين الموصول والثانية لتخصيص
الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بمضمونها قال
الشنوري والمراد بالحكم المعنى الملفوظ المصدري لا الاصطلاحي
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وشرط ان التعريف
مبني على ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)